تتفق فلسفة التربية مع الفلسفة العامة في طبيعة وظيفتها النظرية والتطبيقية ،. فهي من الجانب النظري : تتناول الطبيعة الإنسانية ، لأن مجال اهتمامها هو (المتعلم) بوصفه فردا مرة ، وبوصفه جزءا من المجتمع مرات ، وتتسع معطيات هذا الجانب النظري لتشمل الوجود بصوره المادية (الفيزيقية) ، وغير المادية (الميتا فيزيقية) فالمعلم والمتعلم كلاهما يحتاج إلى فهم العالم المحيط به ليفهم كيف يؤثر فيه ويتأثر به . وهذا الفهم يقود العقل الإنساني خلال عمليات التربية والتعليم إلى فحص مدى عقلانية الأفكار والسياسات التربوية ومدى توافقها مع الأفكار الأخرى .

أما الطبيعة العملية لفلسفة التربية فتتمثل في تحديد الغايات التى تتغيَّاها التربيةُ وتسعى إلى تحقيقها ، والوسائل التى تتوسل بها لتحقيق تلك الغايات . وفلسفة التربية بهذا التوجه العملي تقدم المساعدة لأطراف العملية التربوية على اتخاذ القرارات أو فهم وتمحيص ومراجعة المقولات النظرية والمبادئ والأسس السائدة التي تقوم عليها عملية التربية .

فلسفة التربية كمصدر للسياسات التعليمية :

إن وثاقة الصلة بين الفلسفة التربوية ، والسياسات التعليمية ، تجعل موضوع التعليم والمشاكل التي تواجهه في المنطقة العربية في مختلف المستويات موضوعا متجددًا ، يحتم على جميع المفكرين والكتّاب والتربويين بوجه خاص ، التفكير دائما في كل ما يمكن عمله من أجل إيجاد الحلول لهذه المشاكل.

ويشهد واقعنا العربي النازف أن شعوبا أخرى سبقتنا في الاستعداد لهذا القرن العاصف الذي نعيش فيه ، ووضعت استراتيجيات لمواجهته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أي منذ أن بدأ العالم يعيش مرحلة جديدة من الاكتشافات التقنية المدمرة والاستقطاب السياسي والاقتصادي والتطوير الإداري والتنظيمي المطرد. هذه الشعوب وضعت سياسات محددة منذ ذلك الحين واستمرت في متابعتها وتعديلها وتنقيحها تبعا للمستجدات.

وقد بات من الضروري أن يُنظَر إلى التعليم من زاوية أنه سياسة عامة ذات أهمية خاصة، لها آثار ونتائج تنعكس على بقية السياسات العامة الأخرى : الصحية والزراعية والاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية والأمنية والبيئية والاجتماعية وغيرها، هذه السياسة

كغيرها لا تعدو أن تكون ذلك البرنامج أو المشروع الذي تتبناه الجماهير أو الدولة لأجل حل مشكلة ما أو تحقيق هدف معين.

وتبعا لذلك فإن أية سياسة عامة ، محكوم عليها بالإخفاق سلفًا ما لم تستند إلى فلسفة صارمة للتربية ، ومن الضروري أن تتضمن أية خطط نهوض مبتغاة ملامح محددة لسياسة تعليمية ترفدها فلسفة تربوية تتغيا بناء الإنسان ، ومن هنا لا بد لأية سياسة عامة لدولة من الدول أن تتضمن ثلاثة جوانب هي:

صنع السياسة التعليمية

تنفيذ السياسة التعليمية

تقييم السياسة التعليمية.

أي وضع البرنامج الوطني للسياسة التعليمية ثم تنفيذه على أرض الواقع ثم تقييم ما إذا حقق هذا البرنامج النتائج المطلوبة أم لا..؟

غير أن هذا أمر ليس بالسهل. إذ إن البرنامج نفسه يجب ألا يولد ولادة قيصرية قبل اكتمال نموه الفكري/ الفلسفي ، بحيث يبدو عشوائيا ارتجاليا، بل يجب أن يسبقه تحديد الأهداف بدقة، وتحديد الأهداف تتحكم فيه حقائق الموارد المادية والبشرية، و قد تحتم ندرة هذه الموارد في بعض الحالات معرفة البرامج أو المشاريع البديلة ثم اختيار البديل الأفضل بناء على حسابات الربح والخسارة.

وهذا لا يتأتى إلا إذا تتبعنا الأسس العلمية والموضوعية والعقلانية في الإعداد لهذه السياسات، أي بمعنى آخر يجب أن نكون على درجة كبيرة من الوضوح عندما نحدد الأهداف التي يترتب عليها تحديد الأولويات، غير أن درجة الوضوح هذه هي الأخرى تتطلب أن نكون على دراية بالبيئة التي يتم فيها صنع السياسة العامة –أي البيئة السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية– إذ لا يمكن أن نقدم برنامجا رشيدا وعلميا وموضوعيا إلا بتوافر المعلومات الدقيقة والإحصائيات الصحيحة عن هذه البيئة.

وسواء أكانت الجماهير في المؤتمرات العامة و السياسية والحزبية [على فرض وجودها !!] هي التي تصنع السياسة العامة التعليمية ، أم كان ذلك اختصاصا تحتكره الحكومات ، فإن وزارات التعليم والبحث العلمي في النهاية ما هي إلا أداة تنفيذ لهذه

السياسة ، فعلى العاملين بتلك الوزارات أن يأخذوا في الاعتبار المدى الذي وصلت إليه صناعة السياسة العامة من تعقيد وحساسية.

فالخبراء الحكوميون أو أعضاء الهيئات التعليمية المختصة ، الذين يصنعون السياسة العامة للتعليم. والسياسات العامة الأخرى، يجب أن يكونوا على دراية تامة بتوجهات فلسفة المجتمع ، ويستخلصون منها ملامح فلسفة تربوية ، قابلة للتطبيق ، ومحكومة – عمليا – بحجم الموارد المتاحة والأهداف المطلوب تحقيقها والقوى أو الشرائح الاجتماعية التي تخدمها أو لا تخدمها تلك السياسة. ثم عليهم أن يكونوا على دراية بآليات التنفيذ وقدرات الجهاز التعليمي الإداري المنفذ للبرنامج والمؤسسات المختلفة التابعة له.لأن أية سياسة عامة لا تنفذ بطريقة جيدة لا تعطي نتائج جيدة منذ البداية،

وعليهم أيضا أن يكونوا على دراية بآليات تقييم السياسة العامة وذلك لمعرفة مدى اتفاق النتائج مع الأهداف المعلنة قبل بدء التنفيذ، والتقييم في حد ذاته لا يتم بعد تنفيذ السياسة العامة فقط بل يسبق عملية إقرار تلك السياسة على شكل دراسات الجدوى التي تقوم أساسا على طرح المشروع برمته للنقاش والدراسة من قبل جميع القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في تلك السياسة أو التي ليس لها مصلحة فيها.

كما أن المسؤولين عن صنع السياسة العامة يُفْتَرض فيهم أنهم واعون بأنهم يمارسون نشاطا سياسيا ويؤدون التزاما قانونيا عاما يمس جميع أفراد المجتمع. فيجب أن يتجاهلوا خلافاتهم الفكرية والشخصية ، فقد تتنازعهم أحيانا مناهج علمية مختلفة ومتعارضة في بعض الأحيان قد يضر التشبث بها بالمصلحة الوطنية .

إن أية سياسة عامة لكي تكون ناجحة يجب أن تقوم على فلسفة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ثابتة وواضحة. وتأخذ كل ما ذكر فيما يتعلق بإشكاليات الصنع والتنفيذ والتقييم مأخذ الجدية.

وفلسفة التربية تعنى ببساطة ما يقصده التربويون حين يصفونها بأنها : تلك المحاولة الجادة للوعى بالمحركات الأساسية للعمل التربوى سواء من داخله ، أو من داخل البنية المجتمعية فى إطار من التحليل والنقد القائمين على استخدام الأدلة العقلية والبراهين المنطقية ، والالتزام الدائم بمحكية الخبرة التربوية على أرض الواقع .

ومن ثم فإن ميدان فلسفة التربية يتسع ليشمل مختلف أبعاد وجوانب المنظومة التربوية ، ففضلاً عن مسعاها لمناقشة وتحليل ونقد جملة المفاهيم الأساسية التى يتمحور حولها العمل التربوى (طبيعة المتعلم . الخبرة التربوية . المعرفة . الثقافة . تكافؤ الفرص ... إلخ) فإنها تسعى إلى مناقشة الافتراضات الأساسية التى تقوم عليها نظريات التربية من حيث (التعليم . طرائق التعليم . بناء المنهج . أداة التعليم . التقويم ... إلخ) .

فمن الثابت لدى التربويين أن الإنسانيات **Humanities** والعلوم الاجتماعية **Social Sciences** التى تستمد منها التربية بنيتها المعرفية والمعلوماتية ، علوم منفصلة يبحث كل منها عن استقلاله لأنه يعنى بميدان محدد من الخبرة ، ويعوز هذه العلوم إطار كلى تكاملى يجمعها وأسس عامة لتربية متكاملة وهذه التكاملية المعرفية والعلمية ، وتلك التربية المتكاملة المستمدة منها لا يتحققان دون فلسفة تربوية .

وإن علوم التربية المتنامية والمشتتة فى آن معاً . مناهج ، نظريات تعلم ، اجتماعيات تربية ، إدارة تخطيط . طرائق تعليم . يعوزها بناء « ابستمولوجيا » قوامه البحث عن مناهج هذه العلوم حتى تضطلع بدورها فى تكوين نظرية فى التربية يمكن الاستعانة بها فى التعامل مع قضايا الواقع التربوى ، واتجاهات التربية المرتقية مستقبلاً ، هذه البنية الابستمولوجية ، وهذا الدور المنهجى يتحققان من خلال فلسفة التربية .

فلسفة التربية والبحث العلمي :

وقد يتصور بعض القراء أن الفلسفة بوجه عام ، وفلسفة التربية في القلب منها ، مكانها الطبيعي الأبراج العاجية ، وليس أرض الواقع حيث يتعايش حبيبان لدودان ، وعدوان حميمان هما : التعليم ، والبحث العلمي !!

فمع التسليم بأن العلم الحديث هو أهم مصدر من مصادر التغيرات الاجتماعية في عصرنا هذا. فإننا لا نستطيع تأكيد أن التقاليد والعادات الثقافية والقيم الأخلاقية والمعنوية – ذات الأساس العلمي – أصبحت مفهومة كل الفهم في أوسع نطاق . كما أن سياساتنا التعليمية الفقيرة فلسفيا تتجافى عن التآخي مع العلم .

وثمة أمران واضحان في هذا العصر الذي نعيش فيه:

الأول : هو أن الأبحاث العلمية قد أصبحت تلقى التشجيع والتمويل من جانب السلطات العامة، وفي مقدمتها السلطات الحكومية.

والأمر الثاني : هو أن للعلم تأثيرا تحرريا كبيرا. إذ من أهم ثمراته إيقاظ العقل الإنساني وتخليصه من قيود أوهام الأسلاف، والعادات والتقاليد العمياء.

ومع هذا فلا يزال كثير من الناس ينظرون إلى العلم نظرتهم إلى قوة شريرة معادية للإنسان، لا تنتج سوى الآلات التي تقضي على فردية الشخص وإنسانيته، وتحوله إلى صامولة صغيرة في آلة جبارة لا يعرف كنهها، أو لا تنتج سوى القنابل والمدافع والطائرات التي تؤدي إلى هلاك البشر. وللناس عذرهم في نظرتهم تلك إلى العلم فهم لم يروا من العلم –حتى الآن– سوى وجهه التدميري.. وهم لم يروا من العلم وجهه الآخر الذي يكفل للإنسان الحياة الرغدة.

ولا يزال العلماء –من ناحية أخرى– بعيدين عن الناس. الأمر الذي يولد في نفوسهم الشك والارتياب، وللعلماء صفات تساعد على إبعادهم عن الجماهير. إنهم يتميزون بخصلة الاستغراب والدأب في البحث عن المجهول في الطبيعة والمجتمع، سواء كان ذلك المجهول ظاهرا أو خفيا، وسواء كان مقدسا أو ملعونا. والعلماء يتمتعون بشهوة لا تشبع، هي شهوة البحث عن الحقيقة والإخلاص للصدق. والعلماء يتميزون بالإصرار والدأب في البحث عن الحقيقة والصدق،ويتميزون بتفتح الذهن والاستعداد الدائم لتقبل الأفكار الطازجة والناضجة ويتميزون بعقل نقاد تجاه جميع المحاولات التي ترمي إلى القول بأن الإنسان قد وصل إلى الحقيقة الكاملة التي ليس بعدها حقيقة.

وسيظل العلماء مبتعدين عن الناس، وسيظل الناس مبتعدين عن العلماء، حتى يصبح العلم في متناول الجميع، وحتى يصبح الناس متمتعين بميزات العلماء.

وليست ميزات العلماء ثمرة قوة غيبية، أو هي تولد مع الإنسان فيصبح عالما، ولا تولد فيصبح من غير العلماء. إنها، في الواقع، ثمرة التدريب العقلي الذي يفرضه نظام البحث العلمي.

ولا يتوارث العلماء عادة البحث العلمي، وإنما هم يكتسبونها بالعمل الدائب، وبالتمسك بخصلة الاستغراب والموقف النقدي وتفتح الذهن.

ومن ناحية أخرى، يحاول كثير من العلماء أن ينقلوا إلى الناس العاديين بعض تجاربهم الثقافية، وبعض مغامراتهم في البحث والتفكير، وبعض القيم المعنوية والأخلاقية الكامنة في السلوك العلمي.

وهناك كتاب ضئيل الحجم ولكنه شديد الأهمية عن "العلم والقيم الإنسانية" من تأليف الدكتور جون برونوفسكي، يقع في ٩٤ صفحة، وهو قد كُتب بأسلوب المقالة، وبعبارات سهلة سلسة. وموضوع الكتاب نابع عن مشاعر إنسانية عميقة حركتها في نفس الكاتب المناظر التي شاهدها لخرائب نجازاكي في أواخر ١٩٤٥.

وفي الفصل الأول من الفصول الثلاثة في الكتاب، يبدأ الدكتور برونوفسكي في توضيح حقيقة العلم. فيقول أن العلم ليس حقيبة حواة مليئة بالخدع والألاعيب، وهو أيضًا ليس حلم الغارقين في الخيال.

إن العلم–في رأي الدكتور برونوفسكي– بحث دائب لإيجاد علاقة الوحدة فيما قد يبدو، لأول وهلة، وكأنه جزيئات مختلفة لا رابط بينها. ومع هذا، فلا يمكن اكتشاف التشابه الخفي في الأشياء وعلاقات الوحدة بينها، إلا بالخيال الإبداعي والخيال الإبداعي في العلم ليس هو الخيال الإبداعي في الأدب أو الفن.

ويدلل الدكتور برونوفسكي على رايه في الفرق بين الخيال الإبداعي في العلم والخيال الإبداعي في الأدب والفن باقتباسات عديدة من الشعر وباستشهادات كثيرة من تاريخ العلم.

ثم ينتقل الدكتور برونوفسكي إلى الفصل الثاني. وفيه يحاول تأكيد أن الخيال العلمي يجب أن يكون خيالا موجها ومسيطرا عليه، ويجب أن يكون مؤيدا بالملاحظات المستمرة من الواقع، ومدعما بالحقائق المستمدة من التجربة.

وهنا يقول أن المزاعم عن وجوب التسليم والإيمان بأفكار معينة لا تعتبر –على الإطلاق– مقياسا بصحة تلك الأفكار. ويتمسك الدكتور برونوفسكي بصورة تجربة الأفكار، وتطبيقها في المجتمع، كما هو الحال في ضرورة تجربة وتطبيق الآراء في العلوم الطبيعية، وهو يرى في تعود الإنسان على اختبار آرائه، واستعداده الدائم لتصحيحها، الصفة المميزة لحضارتنا الحديثة، كما يرى أن تلك الصفة هي التي تميز بين التفكير العلمي الحديث، وتفكير القرون الوسطى.

ومن ناحية اخرى يقول الدكتور برونوفسكي أن شرط التجربة والتطبيق في البحث العلمي وفي الآراء العلمية لا يعني أبدا، أن النظريات العلمية ليست سوى مجرد تلخيصات موجزة لما يلاحظ في الطبيعة أو في المجتمع، وهو ينتقد أولئك العلماء الذين يرفضون جميع

النظريات التي ترسم صورة ابعد من كل ما يمكن ملاحظته في الواقع، بحجة التمسك بالتجربة والتطبيق.

وفي الفصل الثالث يحاول الدكتور برونوفسكي أن يبين القيم الأساسية في الحضارة الصناعية الحاضرة، وهي الحضارة التي تكون أساس العلم الحديث.

وهو يقول إن القيم الأساسية في تلك الحضارة هي وجوب التمسك بالاستقلال في الرأي والإبداعية في الملاحظة" والتحرر من المعتقدات الموروثة أو المسلم بها، والتسامح ا"لإيجابي النشيط تجاه وجهات النظر إلى أن تنقض نقضا علميا..

وفي رأي الدكتور برونوفسكي أن قيمة العلم لا تكمن فقط في مساهمته في تمكين الإنسان من السيطرة على الإمكانيات البيولوجية والفيزيقية في الطبيعة، وإنما هي تكمن كذلك في أسلوب التفكير العلمي الذي يكفل إقامة مجتمع حي مستقر لا فساد فيه.

إن كتاب "العلم والقيم الإنسانية" جدير بأن يكون في متناول كل معلم وكل من يعمل بالإدارة التعليمية في مستوياتها المختلفة ، بل وكل إنسان.!!

فلسفة التربية واستشراف المستقبل :

لعل السطور السابقة نجحت في إقناع القارئ بأن الأمة العربية في مسيس الحاجة إلى تجديد فلسفة التربية العربية لمواجهة تحديات العصر وأهمها العولمة سعيا إلى تخليص التربية العربية من احتمالية عجزها أمام تحديات العولمة .

ففلسفة التربية القائمة على (الوجود) تمضى من الوجود إلى (الماهية) بمعنى أنها تنطلق أساساً من تحليل الواقع ودراسته ، وتستخلص اتجاهاتها المستقبلية ، وتسعى لاستشراف مستقبلها من هذا التحليل .

إن الواقع التربوي العربي المهزوم المأزوم . يجعل فكرنا التربوي فى حاجة إلى وضع ملامح فلسفة للتربية فى هذه المرحلة الضاغطة من مسيرة الأمة العربية بين شقي رحى : التبعية الغربية المطلقة ، أو براثن كهوف الماضي المغلقة .. !!

إننا حقاً فى حاجة إلى فلسفة تربوية جديدة تقود التغيير التربوى الشامل انطلاقاً من معرفة الواقع العربى وفحصه وتحليله ونقده ، ثم الانطلاق بعد ذلك لرسم غايات وأهداف ممكنة التحقيق ، لا تلقى مقاومة من المجتمع ، لأنها منبثقة عنه ، وتحاول أن تجيب عن تساؤلات المجتمع المستقبلية ، وحين تجيب عن بعض التساؤلات المتعلقة بهواجسه

ومخاوفه من مؤثرات العولمة وإشكالياتها المتواترة ، ومن ثم تكون فلسفة التربية المرجوة عامل تجديد فعلىٍّ لكل من التربية والمجتمع . لأن الاهتمام بالمستقبل أضحى هدفاً عاماً مشتركاً لجميع العلوم والأنشطة فى مختلف الجوانب العلمية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، ومن غير المتصور أن تبقى التربية بعيدة عن هذا الاهتمام وخارج هذا الهدف.

ولسنا في حاجة إلى تأكيد أن فلسفة التربية ، ومن ثم سياساتنا التعليمية ، يتوقف نجاحها على مدى إيمانها بالإنسان الذي تستهدف بناءه ، وهو في مرحلة الجامعة وما قبل الجامعة (الطالب) الذي يشغله التطلع إلى أمامه ، ويغريه أن يسعى إلى غايات يُسهم فى تحقيقها . ولذلك ، فعندما تبدو أمامه رؤى علمية حضارية تستجيب لحاجاته فعلاً ، وتعبّر عن تطلعاته ، فإنه يدعمها ، والمجتمع من ورائه يلتف حولها ويساندها ، ويشارك فى إنجازها .